الذي حددته اللجنة ليكون للعرب، ودولة يهودية في القسم الفلسطيني الذي ارتأت اللجنة ان يكـون لليهـود، على ان تنشأ منطقة ثالثة تظل تحت الانتداب وتشمل القدس وبيت لحم والناصرة وشواطىء بحيرة طبرية، على الاّ يسري على هذه المنطقة تصريح بلفور[٧٢].

ومن الجديد في سياسة الحكومة البريطانية اصدارها بياناً في تموز (يوليو) ١٩٣٧، جاء فيه: «ان حكومة جلالته على اتفاق مع اللجنة الملكية فيما اوردته من الاستدلالات وانتهت اليـه من الآراء، وانهـا، بعـد اختبـارات سبعة عشر عاماً، وتجاربها العديدة، مسوقة الى الاستنتـاج ان هناك تعارضاً غير قابل للتوفيق بين اماني العرب واماني اليهود، وان هذه الاماني لا يمكن بلوغها بموجب شروط الانتداب الحاضر، وان مشروع التقسيم، الذي اوصت به اللجنة مبيّنة أسسه العامة، يمثل افضل حل لهذه المعضلة المستعصية... وحكومة جلالته تنوي القيام بما يلزم من الاجراءات لتنفيذ مشروع التقسيم»[٧٣].

بهذا أقرت حكومة بريطانيا، رسمياً، ولأول مرة، باستحالة تطبيق الالتزام المزدوج، وهي الحقيقة التي تجاهلتها الحكومات البريطانية المتعاقبة منذ وعد بلفور.

كان من الطبيعي ان يرفض العرب مشروع التقسيم. لانه، من وجهة النظر الفلسطينية، «اقـر واعترف بجوهر المزاعم الصهيونية، وان يكن ذلك على مقياس اصغر مما طالبوا به. وانطوى، بالنسبة الى العرب، على الاخطار اياها تماماً، وحتى ليس على مقياس اصغر، لأنه فيما لو استحصل اليهود على موطىء قدم لمرة واحدة، فسوف يكون من الصعب ايقاف تقدمهم»[٧٤].

لقد رفضت اللجنة العربية العليا التقسيم كما رفضته الدول العربية في بيان أصدر العام ١٩٣٧ في بلودان. «اما اليهود فقد اختلف رأيهم. فمن محبذ راض، الى طامع في المزيد غير راض، الى متوجس خيفة على مصير الدولة اليهودية. ولكن المؤتمر الصهيوني المنعقد في زوريخ في [آب] اغسطس صرح بان مشروع التقسيم الذي تقدمت به اللجنة الملكية غير مقبول، وهو يخول اللجنة التنفيذية الصهيونية سلطة مفاوضة الحكومة البريطانية للتحقق من الشروط التي تعرضها حكومة جلالته لانشاء الدولة اليهودية المقترحة»[٧٥].

لقـد جاء صدور قرار التقسيم ايـذاناً بتجدد المقاومة الفلسطينية. فعمدت بريطانيا، بقسـوة بالغة، الى سحق الثورة، وبادرت الى حل اللجنة العربية العليا وتم اعتقال معظم اعضـائها ونفيهم الى جزيرة سيشل[٧٦]، في حين انها لم تقم باي اجراء ضد اليهود رغم رفضهم لمشروع التقسيم. ان الرفض العـربي، والصهيـوني، لمشروع التقسيم لم يمنـع بريطانيا عن السعي إلى تحقيقه، فاوفدت لجنة وودهيد الفنية لاجراء دراسة وتقديم مقترحات «حـول الخـطوات العمليـة لتنفيـذ التقسيم الفعلي، فخرجت بثلاثة مشاريع بديلة تتعلق بالحدود، لكنها لم تتمكن من الوصول الى اتفاق بشأن الحدود الكفيلة بتقديم مجال معقول يضمن، في النهـايـة، انشاء دولتين، واحدة عربية وأخرى يهودية، تعيل كل منهما نفسها بنفسها. وجاء تقرير لجنة وودهيد، في العام ١٩٣٨، ايذاناً بالتخلي عن مشروع بيل لتقسيم فلسطين»[٧٧].

واستمرت الثورة الفلسطينية رغم القمع البريطاني الشرس في نضالها المستميت، وهو الامر الذي حدا بالحكومة البريطانية ان تغير من سياسة القمع الذي لم يوصلها الى نتيجة. فرأت «ان تفرض على فلسطين سياسة يستسيغ مذاقها العرب في الشرق الاوسط الى درجة